تركيبة المجتمع وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية

دراسة حالة تركيا

د/ مي سامي المرشد باحث في العلاقات الدولية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير تركيبة ومكونات المجتمع التركي في عملية صنع القرار على الصعيد الخارجي وتمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي: ما هي حدود تأثير تركيبة المجتمع التركي على السياسة الخارجية التركية ؟ وإلى أي حد شكلت الأقليات عاملاً مؤثراً على مسار السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية؟

وأشارت فرضية الدراسة إلى أن التنوع العرقي والديني للمجتمع التركي شكل عاملاً ضابطاً ومقوماً للسياسة الخارجية التركية في آن واحد.

وللتحقق من صحة الفرضية وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم توظيف المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن التنوع والتعدد العرقي والديني في المجتمع التركي يشكل عاملاً مقوماً وضابطاً للسياسة الخارجية التركية لا سيما تجاه الدول العربية المجاورة لها متمثلة بسوريا والعراق وظهر ذلك جلياً خلال الموقف التركي من الثورات التي شهدتها هذه الدول.

كلمات مفتاحية: المجتمع التركي، دول الجوار، السياسة الخارجية، صنع القرار.

Abstract:

This study aims to clarify the extent of the influence of the composition and components of Turkish society on the decision-making process at the external level. The problem of the study revolved around the following main question: What are the limits of the impact of the composition of Turkish society on Turkish foreign policy? And to what extent were minorities a factor affecting the course of Turkish foreign policy towards the Arab region?

The hypothesis of the study indicated that the ethnic and religious diversity of Turkish society formed a controlling and constraining factor for Turkish foreign policy at the same time.

In order to verify the validity of the hypothesis and to answer the study questions, the historical method, the case study method, and the analytical method were employed. The study concluded that ethnic and religious diversity and pluralism in the Turkish society constitute a constraining and controlling factor for the Turkish foreign policy, especially towards the neighboring Arab countries represented by Syria and Iraq, and this was evident during the situation. Turki from the revolutions in these countries.

Key words: Turkish society, neighboring countries, foreign policy, decision-making.

مقدمة

حاول الباحثون في مجال السياسة الخارجية تفسير دوافع السلوك السياسي الخارجي للدولة، ذلك لأن عملية صنع القرار لا تأتي من فراغ بل هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، وقد قام باحثون أمثال سنايدر بدراسة مدى تأثير جماعات المصالح والرأي العام والقيم الاجتماعية في الموقف الخارجي للدولة، وبالمقابل يرى هولستي أن الاعتقاد في تفوق جنس أو عنصر إنساني على آخر أو تفوق نظام سياسي أو اقتصادي معين تؤثر في الحالة الذهنية والنفسية ورؤية صناع القرار في السياسة الخارجية.

وتعتبر المتغيرات المجتمعية من أهم المؤثرات الداخلية في صنع السياسة الخارجية ذلك لأن صناع القرار هم أساساً نتاجاً لمجتمعاتهم، وتمثل المتغيرات المجتمعية مجموع القيم والأفكار والخطابات والثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع والتركيب القومي والعرقي والطائفي التي تكمن أهميتها أنها بمثابة المعيار القيمي لقبول أو رفض القرارات التي يتم اتخاذها على الصعيد الخارجي.

في وقتنا الحاضر يعتبر المقوم البشري والمجتمعي ركناً أساسياً في حياة الدولة، ويعد أحد أبرز العوامل المؤثرة في قوة الدولة وتوجهاتها وكما يرى راي سي كلاين في كتابه (اتجاهات القوة الدولية والسياسية الخارجية الأمريكية لعام 1980) إن القوة الشاملة للدولة تتكون من حصيلة مجموع الكتلة الحيوية (الأرض والسكان والقدرة العسكرية) مضروب في حصيلة مجموعة الكتلة (الهدف الاستراتيجي والإدارة الوطنية)

القوة الشاملة للدولة = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الهدف الاستراتيجي + الإرادة الوطنية)

بناء على ذلك يعد التكوين المجتمعي لسكان الدولة من أبرز العوامل التي تساهم في تكوين قوة الدولة وبالتالي التأثير على قرارها السياسي الخارجي، ولقد أثبتت العديد من الدراسات أنه في حال الربط بين الخصائص المجتمعية لدولة ما وبين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي فإنه يتوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية، فقد وجد "رمل" أن التشابه الاجتماعي والثقافي كان من أبرز العوامل التي أدت إلى السلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها، وأظهرت دراسة أخرى العلاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين وبين الاتصال المتبادل بينهما، بمعنىً آخر كلما كان هنالك تجانس مجتمعي بين الدول كلما ازداد احتمال أن تسلك تلك الدول سلوكا تعاونياً اندماجياً [1]

إن دراسة تأثير السكان في العلاقات الدولية تتطلب تحديد العديد من الظواهر ذات الصلة ومن أهمها درجة التماسك الداخلي والتجانس بين السكان ومدى تأثر الدولة بالهجرات الخارجية وتركيبة المجتمع من حيث الأقليات والجماعات العرقية والدينية التي قد تثير العديد من المسائل على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة مدى تأثير البعد المجتمعي وتركيبة السكان في عملية صنع القرار على الصعيد الخارجي والدولي سواء أكان ذلك بشكل سلبي أو إيجابي، وتسعى الدراسة لتوضيح مدى تأثير الأقليات التي يتكون منها المجتمع التركي في مسار السياسة الخارجية التركية لا سيما تجاه المنطقة العربية التي شهدت حضوراً تركياً ملحوظاً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 وتنامي الدور التركي في العديد من قضايا المنطقة بعد اندلا ع الثورات العربية في نهاية 2010.

المنهجية المتبعة:

المنهج التاريخي: يقتضي البحث توظيف المنهج التاريخي في سبيل رصد الجذور التاريخية للأقليات في تركيا وتأثيرها في السياسة الخارجية التركية.

المنهج التحليلي: اقتضى البحث استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الدول التي تشترك معها في بعض الأقليات ومدى تأثير هذه الأقليات على سير العلاقات بين تركيا وتلك الدول.

منهج دراسة الحالة: لتوضيح مدى تأثير تركيبة المجتمع التركي في مسار السياسة الخارجية التركية كان لا بد من التطرق لأكثر دول الاقليم العربي ارتباطا بتركيا من ناحية التركيب المجتمعي وهي سوريا والعراق.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها قد يشكل التنوع العرقي والديني للمجتمع عاملاً ضابطاً ومقوماً للسياسة الخارجية في آن واحد.

الإشكالية: ما هي حدود تأثير تركيبة المجتمع على السياسة الخارجية للدولة التركية ؟ وإلى أي مدى شكل المجتمع التركي ومكوناته العرقية والدينية عاملاً مؤثراً على مسار السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية؟

أهمية تركيبة المجتمع في السياسة:

تعد تركيبة المجتمع من أهم العناصر التي يتم دراستها لتقدير الفعالية السياسية للدولة ويرى البعض أن عدد السكان ونسبة العناصر الشابة المؤثرة على القدرة الاقتصادية للدولة هي ذات أهمية في بناء قوة الدولة ودورها في العلاقات الدولية وتحديد أولوياتها في السياسة الخارجية، إنَّ هذه العناصر لا يمكن التقليل من أهميتها إلاّ أن تركيبة المجتمع الاثنوغرافية والتركيب القومي والعرقي ذو أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة وهو الذي يحدد مدى قدرتها التفاعل مع الدول الأخرى، ويقصد به دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية، ويمكن تقسيم الدول حسب الوجود القومي فيها إلى ثلاث أنواع هي[2]

1 – **النوع البسيط**: تتكون الدول في هذا النموذج من عناصر متعددة، لكن عملية المزج والتمثيل تمت منذ أمد.

2 - **النوع الملتئم**: وهي الدول التي يتكون سكانها من عدة شعوب ولكل منها لغتها وحضارتها الخاصة، لكن لا يناويء أي منها الدولة ولا ينبغي الانفصال السياسي الكامل عنها ويرجع ذلك إلى وحدة اللغة الرسمية والتاريخ الواحد والمصالح المشتركة وتكافؤ الفرص التي تجعل منها وحدة متكاملة.

3 – **النوع المركب**: وهي الدول التي لم تنضج قومياً ولم تمتزج ويسعى كل عنصر من عناصرها للانفصال عن الدولة.

إن مسألة تركيبة المجتمع وتعدد الجماعات العرقية في الدولة تثير العديد من المشاكل من أهمها استقرار الدولة خاصة عندما تكون إحدى الاقليات لها امتدادها خارج حدود الدولة، فعندما تكون إحدى الأقليات الأثنية محاذية للدولة وتشاركها باللغة والثقافة على خلاف الجماعة الحاكمة فإنها قد تثير حالة من الصراع الداخلي الذي سرعان ما ينتقل إلى الدولتين قد تنتهي باستقلال هذه الجماعة الأثنية [3].

كذلك إن الجماعات التي تقوم على أساس السلالة وتشعر بوجود خصائص تجمعها تعتبر أكثر ديمومة واستقرار عند مقارنتها بالجماعات التي تتكون من أكثر من سلالة في أكثر من بلد وتكون السيطرة السياسية فيها محتكرة من قبل أقلية معينة فإن ذلك سيؤدي إلى صراعات دولية وحوادث انفصال متكررة.

العامل الديني

إن الدين يساهم في خلق التسامح والسلام بين الشعوب لكن من ناحية أخرى تسببت النزاعات الدينية في حروب وأزمات على الصعيدين المحلي والدولي مثل النزاع بين الهند والباكستان وأحيانا بين أتباع الدين الواحد، ولعل أبرز ما يميز العامل الديني هو تجاوزه للحدود حيث نجد أن هنالك دين مثل الدين الإسلامي ينتشر في العديد من الدول سواء العربية أو غير العربية كذلك الترابط بين اليهود والمسيحيين، وتقسم الدول من حيث سيادة الدين وعلاقته بالسياسة إلى ما يلي [4]:

1- الدول التي يسود فيها دين واحد بنسبة تتجاوز 90% من سكانها مثل الدين الإسلامي في الدول العربية وتركيا وأفغانستان والمسيحية في إسبانيا البرتغال إيطاليا، فرنسا، أستراليا. في هذه الدول يسود التلاحم والوحدة ولا ينظر للدين كسبب للنزاع والاضطراب والضعف في الدولة، وقد تكون هناك أقليات دينية لكنها تتكيف مع الأغلبية.

2- الدول التي تضم أكثر من ديانة وأكثر من مذهب لكن السيطرة والغلبة تكون لمذهب ولدين دون غيره ففي الولايات المتحدة يوجد 65% من سكانها من البروتستانت والبقية كاثوليك ويهود ومسلمين.

3- هناك دول تتعدد فيها الديانات بحيث لا تتغلب مجموعة على أخرى وتتعايش كل الديانات ولا تشكل أي خطر كما في كندا حيث الناطقون بالفرنسية من الكاثوليك والناطقين بالإنجليزية بروتستانت ولا يوجد خلافات دينية لكن الوضع يختلف في لبنان والعراق فالصراع والخلاف قائم على أساس ديني بين الشيعة والسنة وبين المسلمين والمارونيين، وكذلك الهند حيث تتعدد الديانات والمعتقدات برزت مشكلة الهندوس والمسلمين انتهت بانفصال باكستان من الهند، وكما حدث عندما تفككت يوغسلافيا إلى ثلاث دول على أساس ديني البوسة والهرسك(مسلمين)، والصرب(ارثوذكس) والكروات (كاثوليك).

المطلب الأول: الواقع القومي والديني في تركيا

يعد التركيب القومي والديني واللغوي للسكان في أي بلد، مصدراً مهماً في معرفة الأنماط الثقافية والقيمية والاجتماعية والاقتصادية للمجموعات السكانية، وهو ما يساعد صانع القرار السياسي في اتخاذ القرارات المناسبة [5].

لقد تميز المجتمع العثماني على اختلاف قومياته وطوائفه طوال قرون عديدة بالسكون ووحدة الهوية على اختلاف مكوناتها خاصة بين الشعوب المسلمة التي كانت منضوية تحت الراية العثمانية، ولم يكن للهوية التركية ظهور بارز على الإطلاق حتى بدأت ملامح انهيار الامبراطورية وظهور بوادر الحركة القومية الطورانية [6] وبعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية وتقسيم ميراثها بموجب اتفاقية لوزان التي وقعت في 24 تموز 1923 ورسمت فيها حدود الجمهورية التركية الحالية كان الجنرال مصطفى كمال أتاتورك يخوض معارك عنيفة مع جيرانه لتثبيت الحدود على أرض الواقع حتى أعلن انبثاق الجمهورية التركية بحدودها الحالية يوم 29 تشرين الأول 1923، وحافظت على مكوناتها الاجتماعية والدينية استمرارا للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية طيلة ستة قرون[7].

ولقد تمكن أتاتورك من إعادة صياغة وضع الأقليات في تركيا بما يناسب التوجّه الكمالي وصبغ تركيا بالقومية التركية بعد أن أشارت إتفاقية سيفر في 10 آب 1920 في العديد من موادها إلى وجود أقليات

تنتمي لعرقيات مختلفة بالإضافة إلى الإختلاف الديني واللغوي والاعتراف بقيام دولة أرمنية مستقلة يضم جزءا منها مساحات واسعة من الأراضي التي تشكّل الآن شرق تركيا، وكذلك بقيام حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا، تمكّنت تركيا بعد ذلك من تقليص مفهوم الأقليات الذي يحددها بدقة[8].

لقد وصف الدكتور أحمد داود أوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بالانكسار التاريخي الذي سبب أزمة بين النظام السياسي الجديد وهوية المجتمع ومؤسساته[9] وفي معرض حديثنا عن تركيبة المجتمع التركي لا بد من الإشارة إلى أنه لا يتوفر في تركيا إحصاءات رسمية حول عدد الأقليات سواء الدينية أو العرقية، واعتباراً من التعداد السكاني الذي نظم سنة 1965 قد ألغيت الخانات التي تبين لغة المواطن الأم أو عرقه أو دينه وإن وجدت أرقام في بعض الدراسات إلا أنها تعد غير دقيقة فتتباين الأرقام بشكل كبير لوجود معوقات مثل[10].

- أسباب واعتبارات سياسية فالسلطات التركية تمارس عملية تعتيم كبيرة على العدد الحقيقي للأقليات القومية رغبة منها في التقليل من أهميتها.
- اعتماد الإحصاءات التركية على اللغة الأم معياراً لتعداد القوميات غير دقيق وذلك لأن هنالك الكثير من الأقليات التي تتكلم لغة البلاد التي يقطنونها.
- لا يعترف الدستور التركي إلا بالقومية التركية، مثلا يطلق على الأكراد تعبير أتراك الجبل.
- إمتناع بعض العشائر والفلاحين من التسجيل أثناء الإحصاءات الرسمية خوفا من التجنيد والضرائب.

أولا: التركيب القومي للمجتمع التركي

تقع تركيا في موقع جغرافي يشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الهوية الأوروبية من جهة الغرب والثقافة الروسية من جهة الشمال، والثقافة الآسيوية من جهة الشرق والثقافة العربية من الجنوب وساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا، من خلال التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على الأرض على مر التاريخ، كما أن وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة للاطلاع بالعديد من الأدوار الثقافية

والسياسية، ومن ناحية أخرى حملها أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية ويمكن إجمال الأقليات والقوميات التي يتكون منها المجتمع التركي كما يلي:

أولاً: القومية التركية

يعتبر الأتراك من نسل يافث بن نوح عليه السلام وهم ينحدرون من فرع آلتاي (Altay) المنبثق من مجموعة أعراق أورال – آلتاي (Ural- Altay) ويطلق عليهم غالباً الطورانيين ومعنى كلمة ترك: قوي أو مقتدر أو كثير أو مكثر وقد استخدمت هذه الكلمة للدلالة على جميع الأقوام الناطقة بالتركية[11] وتشكل القومية التركية أغلبية السكان الأتراك كما أن رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الموظفين في الدولة من العسكريين والمدنيين هم من الأتراك.

ثانيا: القومية الكردية

تعد القومية الكردية ثاني أكبر مجموعة قومية في تركيا، لكن لم تعترف بهم الحكومة التركية كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي، بل تعتبرهم أتراك يقطنون الجبال ويطلق عليهم رسمياً أتراك الجبل ينتشرون في أكثر من 23 ولاية تركية في جنوب شرق الأناضول وأهمها ديار بكر التي تعد من أقدم المدن الكردية وان وهاكرى، بتليس ودرسيم.

وتعد القومية الكردية من أكثر القوميات حساسية في تركيا بسبب مطالبها بالانفصال والاستقلال مما يمس وحدة الدولة التركية واستقرارها، ونتيجة لهذه المطالب شهدت تركيا العديد من الإنتفاضات التي قام بها الأكراد والتي من أهمها إنتفاضة الشيخ سعيد الكرادي عام 1925 وانتفاضة آغري 1928-1930 وانتفاضة ديرسيم عام 1938، وتعد منتصف الثمانينات بداية مرحلة جديدة للحركة الكردية مع إعلان حزب العمال الكردستاني العمل المسلح ضد تركيا، لكن تمكنت تركيا من إلقاء القبض على زعيمه عبدالله أوجلان مع نهاية التسعينيات ليشكل نقطة تحول في مطالب الحزب من الإستقلال إلى الحكم الذاتي.

وعند تناول المسألة الكردية لا بد من التنويه بأن البعد الهام والأخطر في هذه المسألة هو امتدادها خارج الحدود التركية من جهة، والتأثير الخارجي على هذه القضية من جهة أخرى ومن أبرز المتغيرات الخارجية تأثيراً في المسألة الكردية هي تجربة الأكراد في شمال العراق والمكاسب السياسية التي تم تحقيقها أصبح لديهم نفوذ وتأثير على الأكراد الموجودين في تركيا وسوريا وإيران، وقد يؤدي هذا النفوذ لتقوية النزعة

الإنفصالية للأكراد وتأسيس دولة مستقلة لهم (كردستان) والتي تشمل منطقة جغرافية واسعة تشمل كردستان العراق وكردستان سوريا وكردستان تركيا وكردستان إيران.

ونتيجة لأهمية المسألة الكردية وُضِعَت في درجة متقدمة على سلم الأولويات وجدول أعمال السياسة الخارجية والاستراتيجية الدفاعية لتركيا، وللأكراد دور كبير في توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال ممارسة الضغوط السياسية والأمنية لا سيما تجاه عدد من دول الجوار التي تحولت العلاقات معها من اتهام بالتآمر وتقديم العون والمساعدة للأكراد إلى تثمين للتعاون في الموضوع الأمني الكردي على وجه الخصوص، حيث شهدت السياسة الخارجية التركية تنسيقاً أمنياً مع عدد من الدول لعل من أهمها الاتفاقات الأمنية التي وقعت مع سوريا بدءاً باتفاق أضنه 20 /1997/10تخص مكافحة الإرهاب وأن أي طرف لن يسمح للمنظمات التي يعدها الطرف الآخر غير شرعية بالعمل انطلاقا من أراضيه [12].

كما أن للأكراد دور كبير في توجهات السياسة الخارجية التركية إزاء عدة قضايا وقد برزت بشكل واضح خلال الأزمة السورية حيث رفضت تركيا تقسيم سوريا على أساس عرقي أو طائفي، أو قيام أي كيان مستقل على الحدود التركية السورية مما يؤثر سلباً على أمن واستقرار تركيا.

ثالثا: القومية العربية

تشكل الأقلية العربية ما يقارب 12 % من السكان ارتفعت نسبتهم بسبب موجات اللجوء من دول الجوار العربي لا سيما بعد الأزمة السورية.

تشكل القوميات في تركيا عاملاً هاماً في توجه تركيا نحو المنطقة العربية نظراً لتداخل التركيب القومي في تركيا مع عدد من الدول الإقليمية المحيطة بها فهي تشترك مع كل من سوريا والعراق في إنتشار القومية الكردية على امتداد الحدود المشتركة فيما بينها، إلى جانب القومية التركمانية في العراق والأقلية العربية والأذرية (الإيرانية) في تركيا[13].

وعلى الرغم من أهمية العامل القومي في توجه تركيا نحو المنطقة العربية إلا أنه يعد عاملاً محدداً وضابطاً لتوجهاتها من ناحية أخرى، لذلك تحرص تركيا في علاقاتها مع تلك الدول التي تشترك معها في بعض القوميات على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مما يخدم سياستها الخارجية ويدعم دورها في المنطقة، إضافةً إلى حرصها على عدم الدخول معها في أي أزمات قد تؤثر سلباً على وضع الأقليات لديها مما يهدد أمنها

القومي، خاصة أنه في بعض الأحيان يتم استخدام القوميات كورقة ضغط من قبل الدول التي تختلف مع تركيا إزاء قضية معينة على سبيل المثال لجأت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى استخدام قضية إبادة الأرمن كورقة ضغط على تركيا وذلك من خلال احتفالها مع الأرمن بعد مرور مئة عام على المذبحة في 24 نيسان 2015، ودعوة تركيا إلى الاعتراف بتلك المذبحة وجاء ذلك رداً على المزاعم المصرية بالتدخل التركي في الشؤون الداخلية لمصر ورفضها الاعتراف بحكم السيسي[14] وقد استغل النظام السوري الورقة الكردية للضغط على تركيا من خلال دعمه للأكراد في شمال سوريا قرب الحدود التركية السورية.

ثانيا: التركيب الديني في تركيا

لقد تزعمت تركيا العالم الإسلامي لقرون عدة، وأدى الإسلام دوراً مهماً في حياة الامبراطورية العثمانية وكان السلطان يتمتع بالسلطتين الدينية والدنيوية، وكان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، لكن بعد قيام الجمهورية التركية بدأت الحكومة باتباع السياسة العلمانية وتجردت الدولة من المسؤوليات والرموز الدينية من خلال إلغائها مؤسسة الخلافة [15]، ولعل تشكيلة الشعب التركي الذي تضم غالبيته العظمى سكانا مسلمين تصل نسبتهم ما يقارب 99% من أهم مقومات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، وينتمي للإسلام الترك والأكراد وغالبية العرب والشركس ويتوزعون على طائفتين هما السنة والشيعة، ويشكل السنة الغالبية العظمى وينسبون إلى المذهب الشافعي والمذهب الحنفي، أما الشيعة (العلويين) تستمد إلهامها من الصوفية وعلى الرغم من ارتباط اسمهم بالعلويين العرب في منطقة الشام إلا أن العلويين الأناضوليين الذين يتحدثون التركية والكردية يمثلون جماعة مستقلة بذاتها وتمارس هذه الفئة إسلاماً باطنياً بالغ الالتزام يشترك فيه العلويون المؤيدون لنظام الأسد في سوريا، وبالرغم من إختلافاتهم فإن العلويين الأتراك والعلويين العرب متحدون سياسياً في تركيا حيث تجمعهم الشكوك في الميول السنية لحزب العدالة والتنمية بما فيها دعم الحزب للسنة في سوريا وتنتهج كلتا الجماعتين نهجاً علمانياً قوياً في تحركاتهما السياسية إذ تصوتان بأعداد هائلة لصالح «حزب الشعب الجمهوري» وأحزاب يسارية أخرى[16] ويعتبر العلويون الدعامة الرئيسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا، إذ يرفع العلويين في جميع مناسباتهم صورة مصطفى كمال أتاتورك، إلى جانب صورتي الإمام علي بن أبي طالب وحجي بكتاش[17].

أما الطائفة اليهودية تشكل أحد أهم الطوائف الدينية في تركيا، ويعتبر الحدث الأبرز في تاريخ الطائفة عندما أسس جاك قمحي (رجل أعمال يهودي) عام 1989مركز العالم ال500 المستوحى اسمه من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود من إسبانيا عام 1942، وقدومهم إلى تركيا ولقد شجّعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل تورغوت أوزال ورغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كسب ودّ اللوبي اليهودي في أميركا وبالتالي دعم اليهود الأتراك الذين تمكنوا من إيصال أحد رجال أعمالهم جيفي قمحي ابن جاك قمحي إلى البرلمان في إنتخابات العام 1995 على لائحة حزب الطريق المستقيم عن دائرة اسطنبول، غير أن قمحي استقال من الحزب في العام 1997 بعدما اعترض على النهج الإسلامي الذي تتبعه حكومة نجم الدين أربكان والذي كان حزب الطريق المستقيم شريكاً فيها، ويقوم اليهود الأتراك اليوم بدور حيوي في توثيق التقارب الذي بلغ منذ مطلع العام 1996 درجة التحالف بين كل من تركيا وإسرائيل، كما أن الجماعة اليهودية والحاخامية الكبرى في اسطنبول تشكل حلقة وصل أساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة [18].

أما أتباع الدين النصراني في تركيا يتوزعون على عدة طوائف: أرمن ويونان، وسريان، وكلدان، ويتبعون عدة كنائس؛ الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الأرمنية، والكاثوليكية، والبروتستانت[19]

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن تركيا اليوم تعتبر نموذجاً مصغراً للإمبراطورية العثمانية التي امتد نفوذها ليشمل القارات الثلاث (أوروبا وآسيا وأفريقيا) فهي تتكون من مزيج من الطوائف والقوميات التي باتت تشكل عاملاً أساسياً وهاماً لا يمكن تجاهله في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية التي خضعت للحكم العثماني ما يقارب 400 عام، بناء على ذلك تركيا اليوم تتحمل تركة الامبراطورية العثمانية لا سيما فيما يتعلق بقضايا الأقليات الدينية والعرقية بأعبائها وحساسيتها وتداعياتها على المستويين المحلي والدولي.

المطلب الثاني: مدى تأثير الأقليات في السياسة الخارجية التركية

منذ انهيار الامبراطورية العثمانية ونشوء الدولة القومية التركية وضع أتاتورك أهمية كبيرة للقومية التركيا وتماسكها ومغايرتها واختلافها عن شعوب دول الجوار لذلك كانت تركيا منعزلة عن جوارها ساعية للحفاظ

على وحدتها القومية، إلى جانب ذلك ساهمت الأجواء السياسية والتصرفات العنصرية من بعض المسؤولين الأتراك ضد العرب في تعزيز نظرة العداء والشك بين العرب والأتراك وتهميش وتأخير تطور العلاقات العربية التركية إلى أن تسلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا بدأت تركيا تتوجه نحو دول الجوار العربي وبلغ هذا الدور ذروته إبان الثورات العربية التي شهدتها بعض دول المنطقة، لا سيما تلك المحاذية للحدود الجنوبية التركية ممثلة بسوريا والعراق اللتين تشتركان مع تركيا بالعديد من القوميات والأقليات العرقية والدينية التي أثرت بشكل كبير على مسار وطبيعة العلاقات وتطورها بين الجانبين، وهنا أول ما يتبادر إلى الذهن القومية الكردية التي تعد من أبرز القوميات التي تشترك فيها تركيا مع كل من سوريا والعراق وإيران وعند تتبع السياسة الخارجية التركية يلاحظ مدى تأثير القضية الكردية على مسار العلاقات التركية مع تلك الدول سواء سلباً أو إيجاباً.

برز تأثير الأقليات وأهميتها في توجهات السياسة الخارجية التركية بشكل واضح بعد انطلاق الثورات العربية لكن الأصح هو القول بأن هناك جذور لهذه القضايا ساهمت الثورات العربية بتغذيتها وتحفيزها للظهور إلى السطح مرة أخرى وبشكل أخطر مما سبق لتؤكد على حقيقة هامة بأن التاريخ سلسلة متصلة لا تنقطع ولا يمكن أن تنسى حتى وإن حرصت بعض الدول والشعوب على نسيانها أو طمسها فهي تعود للظهور مرة أخرى متى توفرت البيئة والظروف المحفزة لها وهو ما تؤكده السياسة الخارجية التركية اليوم فلا يمكن العيش بمعزل عن التاريخ ورواسبه.

من ناحية أخرى نجد أن العامل الديني يعد أحد المؤثرات في مسار السياسة الخارجية التركية إذ أن تركيا التي لطالما عرفت بعلمانيتها بدأت تمارس حضوراً يرتبط بالمعطى الديني والمذهبي ولعل الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ساهمت في تعزيز الدور التركي وخلق نوع من القبول له، ومن ناحية أخرى هنالك ترحيب بالدور التركي وهي الدولة ذات الأغلبية السنية من قبل السنة التي ترى في تركيا موازناً إقليمياً لدور إيران ذات الأغلبية الشيعية مما شكل عاملاً أساسياً في تعزيز دورها كقائد للعالم الإسلامي السني فقد رأت الشعوب العربية في تركيا زعيمة وقائداً للسنة وموازناً إقليمياً للدور الإيراني الذي بدأ يزحف على حساب السنة في المنطقة العربية، وكان قد تحدث أحمد داود أوغلو في كانون الثاني 2012 عن إحياء سني محتمل ضد الإحياء الشيعي الذي تقوده إيران بعد تعاظم قوتها في المنطقة نتيجة لبرنامجها النووي، وأشار إلى" أن

ما يحدث في المنطقة هو ربيع إسلامي وليس ربيعاً عربياً لكن من ناحية أخرى يعد العامل الديني عنصراً ضابطاً للدور التركي إزاء بعض القضايا لا سيما تلك التي ترتبط بالعلويين.

لقد حاولت تركيا جاهدة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية أن تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي، وبرز ذلك من خلال مواقفها الإيجابية والمصيرية مع قضايا العالم العربي والإسلامي لعل من أهمها القضية الفلسطينية التي تعد من أهم القضايا في عالمنا العربي والإسلامي، مما ساهم في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي.

فقد سعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لحشد الدعم الدولي للرئيس الفلسطيني محمود عباس عام 2011 من أجل الحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة وهو مكسب دبلوماسي يمكن استغلاله أمام المؤسسات والمنظمات الدولية والحقوقية من أجل كبح آلة البطش الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وخلال مؤتمر دافوس الاقتصادي في 29 كانون الثاني 2009 انتهز رئيس الوزراء التركي أردوغان الفرصة ووجه انتقادات لما قامت به إسرائيل في غزة ونتيجة لتصريحات الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس غادر أردوغان اللقاء غاضبا، ولم تترك تركيا مناسبة إلا وعبرت فيها عن تنديدها بالممارسات الإسرائيلية ومن أبرز تلك المواقف في 24 أيلول 2009 أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة عندما طالب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بفتح المعابر الحدودية إلى قطاع غزة لأن إقفالها يعرقل عملية إعادة إعمار القطاع وأضاف أن تركيا لديها مسؤولية إنسانية وأخلاقية مشتركة لضمان إنهاء المأساة التي تشهدها غزة وبعد صدور قرار مجلس الأمن 1860 عام 2009 والذي طالب بوقف العمليات فورا صرح أردوغان بالقول "يجب منع إسرائيل من دخول أروقة الأمم المتحدة حتى تنفذ القرار[20].

وتعد حادثة أسطول الحرية في 31 أيار 2010 التي توجهت لكسر حصار غزة المنعطف الأبرز في تطور البعد الديني في السياسة الخارجية التركية والتي ساهمت في شعبية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي نظرت إليه بعض الشعوب العربية بطلاً في دفاعه عن الأقصى وأرض فلسطين، وعلى إثر تلك الحادثة نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية في 9 حزيران 2010 تقريراً بعنوان (New face of powe in the Middle East) الوجه الجديد للقوة في الشرق الأوسط جاء فيه أن الطريقة التي عالج فيها الرئيس التركي أردوغان أزمة أسطول الحرية جعلت تركيا في قلب المشهد السياسي الإقليمي وأظهرتها وكأنها المدافع

الأول عن حقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى ذلك أن الدور الشخصي الذي اضطلع به أردوغان في تنظيم أسطول الحرية بهدف كسر الحصار المفروض على غزة، جعل تركيا تقود دوراً قوياً في المنطقة العربية لم تحظ به منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية ودللت الصحيفة على تنامي شعبية تركيا في الشرق الأوسط بالمظاهرات التي انطلقت بالعواصم العربية ورفعت الأعلام التركية وصور الرئيس التركي أردوغان.

لقد بدا البعد الديني في السياسة الخارجية التركية جلياً لا سيما تجاه ثورة مصر 25 كانون الثاني 2011، فقد زار الرئيس التركي السابق عبدالله جول مصر في 3 آذار 2011، ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء آنذاك أردوغان لمصر في أيلول 2011 تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون بين البلدين[21].

وبات واضحاً أن سقف التعاون التركي المصري ارتفع عقب فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التي أجريت في 24 حزيران 2012 حيث وصل التعاون بينهما درجة التحالف الإستراتيجي، وتم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، وتم إجراء المناورات العسكرية بين الطرفين في تشرين الأول2010 كما أجرت الدولتان مناورات عسكرية في ميناء أكساز الحربي في تركيا، وقد أجريت الدورة الثالثة من المناورات في 2012 في شرق البحر المتوسط، كما تعاقدت مصر على عدد من الطائرات بدون طيار من تركيا بدلاً من الولايات المتحدة[22].

بلغ التعاون التركي المصري ذروته بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، نظراً للجذور الإسلامية لكل من حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وحزب العدالة والحرية بقيادة محمد مرسي، ورغبة تركيا بتعويض خسارتها لكل من العراق وطهران ودمشق بسبب تباين المواقف حيال المطالب الشعبية في سوريا والموقف الإيراني الذي انتقد نشر صورايخ باتريوت على الحدود التركية الإيرانية، لكن هذه العلاقات لم تدم طويلاً نتيجة الإنقلاب العسكري في مصر وعلى إثره خرج الإخوان المسلمين من الحكم في 30 تموز 2013، مما شكل ضربة قوية للدور الإقليمي لتركيا في المنطقة ورغبتها في تعزيز نفوذ الإخوان المسلمين إذ قدمت تركيا نفسها كنموذج للإسلام الليبرالي المعتدل الذي يمنع صعود الإسلام الجهادي المتطرف وإن حكم الإخوان في مصر كان هو البداية[23].

ساد التوتر العلاقات التركية المصرية بسبب تصريحات ومواقف تركيا بعد محاكمة الرئيس السابق محمد مرسي، وإجراء انتخابات رئاسية إنتهت بفوز وزير الدفاع السابق المشير عبد الفتاح السيسي في 3 حزيران

2014 بناء على ذلك جاءت تصريحات المسؤولين الأتراك بوصف ما حدث بالإنقلاب عسكري وليس ثورة شعبية ورفض إعطاء الرئيس الجديد أي شرعية، وأكدت على أن الممثل الشرعي الوحيد للشعب المصري هو الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي[24].

في المقابل شكل الموقف المصري من محاولة الانقلاب التي تعرضت لها تركيا في منتصف تموز 2016 عاملاً إضافياً في توتر العلاقات، حيث يعتبر الموقف المصري الأسوأ على المستويين الإقليمي والدولي سواء من الناحية السياسية أو الإعلامية فعلى الصعيد الإعلامي كان هناك إحتفاء بالمحاولة الإنقلابية في تركيا، أما على المستوى السياسي لم تصدر تصريحات رسمية عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، وعرقلت مصر إصدار بيان لمجلس الأمن الدولي يدعم الحكومة التركية المنتخبة بالوسائل الديمقراطية ويتخذ موقفاً ضد المحاولة الانقلابية الفاشلة وخلال المناقشات في مجلس الأمن في 16 تموز 2016 اعْتَبرت مصر أنه لا يعود إلى مجلس الأمن تحديداً ما إذا كانت الحكومة (التركية) منتخبة ديمقراطياً وطلبت إلغاء هذه العبارة [25].

الأزمة السورية

تعد الأزمة السورية التي اندلعت منذ 15 آذار 2011 من أبرز التحديات التي واجهت صناع القرار في تركيا نظراً لارتباطها بسلسة من الملفات الخطرة التي في حال تفجرها قد تنعكس سلباً على الأمن التركي؛ لذلك اتسم الموقف التركي تجاه الأزمة السورية لا سيما في بدايتها بالبطء والحذر وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال تأخر تركيا في إدانة نظام بشار الأسد بعد أن شهدت العلاقات تقارباً ملحوظاً وصل لمستوى الشراكة الإستراتيجية منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية سدة الحكم.

وارتبط الموقف التركي من الأزمة السورية بالعديد من الإعتبارات أهمها حرص أنقرة في الحفاظ على أمنها وأن لا يؤدي التغيير في سوريا إلى انهيار الإستقرار فيها؛ إذ يثير وجود قرابة مليوني كردي سوري في المناطق الحدودية المجاورة لتركيا قلقاً متزايداً لدى أنقرة من قيام دولة كردية وتتخوف أنقرة من حدوث نزاع طائفي في سوريا بين الأقلية العلوية والأغلبية من السنة الأمر الذي يهدد الإستقرار في داخل تركيا نظر لتشابه النسيج المجتمعي بينهما[26] وكان رد الفعل الأول هو الضغط على الأسد للقيام بإجراء إصلاحات سياسية، وكانت هذه المبادرة تستند على أساس أن العلاقات الشخصية بين أردوغان والأسد ستوفر نفوذاً لتركيا في أن تؤدي دوراً في الإنفتاح السياسي في سوريا، دون أن يستلزم تغيير النظام القائم.

لكن نظام الأسد رفض أن يستجيب للنصيحة التركية، وأصر على إستخدام القوة المفرطة ضد مواطنيه، وجاءت الفرصة لتركيا لتقطع علاقاتها كاملاً مع النظام السوري على إثر قيام النظام السوري بمجزرة مروّعة في مدينة الحولة قرب ريف حمص؛ فأعلنت على إثرها الحكومة التركية عن قراراها بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 31 أيار 2012 كما استضافت تركيا المعارضة السورية في آب 2011، وقدمت لها تسهيلات سياسية وأمنية وإعلامية وعسكرية، وتطور الموقف التركي بمطالبته بتنحي الأسد من السلطة واعتباره جزء من من الأزمة السورية، وبدأت تركيا بالتحرك على كافة المستويات الاقليمية والدولية لمعالجة الأزمة السورية وفي إطار التحرك الإقليمي دعمت أنقرة قرارات الجامعة العربية مثل تعليق عضوية سوريا، وعلى الصعيد الدولي عملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي بسبب الرفض الروسي لإصدار قرارات إدانة بحق النظام السوري في مجلس الأمن وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا واستضافت تركيا مؤتمر أصدقاء سوريا الدولي في إسطنبول في نيسان 2012، واعترفت بالمجلس الوطني السوري المعارض ممثلاً شرعيا للشعب السوري وأقامت مخيمات للاجئين والنازحين السوريين [27].

هددت تركيا بتقديم الأسلحة للمعارضة السورية لحماية أنفسهم في مواجهة النظام ولجأت تركيا لذلك من أجل منع أي تدخل من الغرب أو حلفائهم لأن تركيا تدرك مدى خطورة هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا ودول المنطقة وهذا ما حصل بالفعل فقد تحولت سوريا اليوم إلى أرض لحرب باردة بين الولايات المتحدة وروسيا من خلال قوات أجنبية مثلما حدث في تشرين الثاني2015 عندما أسقطت مقاتلات تركية مقاتلة روسية على الحدود السورية التركية.

ونتيجة لهذا التدخل التركي في سوريا تزايدت المخاطر الأمنية على الحدود التركية السورية بسبب دعم النظام السوري لجماعات حزب العمال الكردستاني حيث انسحبت قوات النظام السوري من المناطق الشمالية المحاذية للحدود التركية الجنوبية تاركة زمام الأمور لحزب العمال الكردستاني[28]وهذا ما كانت تتخوف منه تركيا، لأن وجود الأتراك في المناطق الشمالية السورية على غرار ما حصل في الشمال العراقي قد يعزز النزعة الإنفصالية لدى الأكراد في تركيا ومن هنا يمكن تفسير عملية درع الفرات التي بدأتها تركيا في 24 آب 2016 في مدينة جرابلس شمال سوريا التي تهدف إلى تطهير المنطقة من حزب الإتحاد الديمقراطي

الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا وللحيلولة من بسط سيطرته شمالي سوريا، وفرض كيان أو دويلة تمنع تركيا من التواصل الجغرافي مع سوريا والبلدان العربية.

وخلال الأزمة السورية وجهت إتهامات إلى تركيا بتأثير البعد الأيديولوجي في سياستها الخارجية من خلال الدعم العسكري الذي قدمته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للقوات التي تقاتل في سوريا تدعم فيه تركيا مثل تنظيم الدولة (داعش) والقاعدة وجبهة النصرة، ودعم للمعارضة السورية وتأمين ممرات آمنة للجهادين أثناء عبورهم إلى سوريا من خلال الحدود التركية ومعسكرات التدريب، وعلى المستوى الداخلي في تركيا وجهت المعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري إنتقادات لحزب العدالة والتنمية باتباعه سياسة مذهبية في سوريا قد يرتب تبعات أمنية على الحدود التركية السورية.

عملية درع الفرات ومعركة تحرير الرقة

إن هاجس تقسيم المنطقة على أسس مذهبية وعرقية هو السيناريو الأسوأ الذي تخشاه أنقرة وتحرص على تجنبه عبر إنهاء الأزمة في سوريا التي تعتبر من أكثر الدول عرضة للتقسيم بعد العراق وكلتا الدولتين متاخمتين لجنوب تركيا مما يعني إرباك الأمن القومي التركي، وتعزيز النزعة الإنفصالية في جنوب البلاد، لذلك إستهدفت تركيا جرابلس التي تتوسط كل من عين العرب في الشرق وعفرين في الغرب وهي المناطق التي يسيطر عليها الأكراد، وأطلقت تركيا على العملية درع الفرات وانطلقت في الرابعة من فجر يوم الأربعاء 24 آب 2016 وأعلنت هذه العملية عن ثلاثة أهداف رئيسة لها هي طرد تنظيم الدولة (داعش) من المدينة وحماية الحدود التركية، والمحافظة على وحدة الأراضي السورية، ومهما تكن الأسباب المعلنة إلا أنه لا يخفى بأن المحرك الأساسي لها هو الخوف من تقدم القوات الكردية غربي الفرات وإقامة دولة كردية محاذية لحدودها مما يساهم بتعزيز النزعة الإنفصالية في جنوب البلاد مما يهدد أمنها واستقرارها ومن ناحية أخرى حرصت تركيا على المشاركة في عملية تحرير الرقة من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الرغم من الجدل الذي ثار حول المشاركة التركية ورفض العديد من الجهات الدور التركي، ولا شك في أن السعي التركي لمثل هذا الدور إنما هو لكبح جماح الأهداف الكردية التي تسعى لتوسيع دورها في سوريا فقد وضعت تركيا شروطا للمشاركة في هذه المعركة التي تتلخص في استبعاد وحدات حماية الشعب الكردية من المشاركة في هذه المعركة حيث ترى أنقرة أن مشاركة هذه الوحدات ستعطي دفعة قوية للمشروع الكردي على حدودها الجنوبية في شمال سوريا.

العراق:

تولي تركيا أهمية كبيرة للعراق الذي طالما شكل الساحة الأكثر حرية للتحرك التركي في مطاردة حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، لذلك فإن تركيا معنية باستقرار العراق ووحدته ونهضته ونجاحه وتجلى ذلك من خلال تحفظ القادة الأتراك بشأن الغزو الأمريكي للعراق، حيث كان يخشى الأتراك من أن الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين ستقود إلى العنف الطائفي وتعزيز القومية الكردية وتفتيت العراق كدولة متكاملة مما يفاقم المعضلات الأمنية التركية إضافةً إلى ذلك فإن الرأي العام التركي يعارض الغزو الأمريكي للعراق[29].

بناءً على ذلك جاء قرار البرلمان التركي برفض التعاون مع الولايات المتحدة لغزو العراق، الذي أبعد البلاد عن تورط عسكري يؤثر سلباً على الأمن التركي ويثير الشكوك لدى جيران العراق فيما يتعلق بطموحات العثمانية الجديدة الخفية للدولة التركية [30] وعلى الرغم من عدم المشاركة التركية في غزو العراق، إلا أن تركيا تعتبر من أكثر الدول التي تضررت جراء الغزو الأمريكي لما ترتب عليه من آثار سلبية أهمها زيادة العنف الطائفي، وتشتت سيطرة الحكومة المركزية على البلاد، كما أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة على حساب الدور التركي، إضافة إلى ذلك ساهم غزو العراق في تزايد موجات العنف الذي مارسه حزب العمال الكردستاني؛ فقد عاد الحزب لحمل السلاح في حزيران 2004 بعد أن أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد بشكل مؤقت بعد إعتقال زعيمه عبدالله أوجلان في 1999.

وبعد أن انقضى بعض الوقت على الغزو الأمريكي للعراق؛ ظهرت البراغماتية التركية وبرزت المواقف التركية لتشكل سياسة قائمة على الدبلوماسية والمصالح الاقتصادية أكثر منها على العوامل السياسية، وسعت تركيا منذ بدء تبلور النظام العراقي الجديد إلى تعزيز وضع السنة العرب، وتقليص الدور الكردي فتواصلت معهم وطورت العلاقات الثنائية مع رموزهم وتياراتهم وحاولت إشراكهم في العملية السياسية وعملت من خلال مجلس الأمن الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول المجاورة للعراق ومختلف الأثنيات، والجماعات الدينية في العراق؛ من أجل الإسهام في تحقيق الإستقرار السياسي في العراق[31].

إلا أن العلاقات البينية شهدت بعض الأزمات مثل هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية عامي 2006-2007، ورد أنقرة بعمليات عسكرية في الشمال العراقي فضلاً عن الخلافات بين

الطرفين خلال فترة حكومة المالكي التي وصفتها أنقرة بأنها تتبع سياسات إقصائية طائفية، ولتجاوز هذه الأزمة مع العراق لجأت أنقرة إلى دعم حكومة العبادي في سبيل تغيير السياسات الحاكمة في العراق، وسعى الجانبين التركي والعراقي لتطوير العلاقات بينهما وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية [32].

وتعتبر العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق من عوامل توتر العلاقات بين حكومتي أنقرة وبغداد، حيث كانت بغداد قلقة حول طموحات أربيل (عاصمة كردستان العراق) الاقتصادية وتجاوزها بغداد في صفقاتها المتعلقة بالطاقة مع أطراف ثالثة ومما زاد من أهمية العلاقات التركية مع إقليم كردستان تلك الروابط القوية والمتطورة بين الأكراد العراقيين والجهات الرئيسية المؤثرة على الجبهة السياسية في تركيا ليس حزب العدالة والتنمية فحسب بل أحزاب المعارضة الكبرى بما فيها حزب الحركة القومية التركي المناوىء للأكراد، الذي تربطه علاقات معقدة بعائلات وشركات لها مصالح اقتصادية في شمال العراق[33]، واكتسبت العلاقات الدبلوماسية زخماً جديداً بعد زيارة أحمد داوود أوغلو كأول وزير خارجية تركي يزور شمال العراق في تشرين الأول 2009، وبدأ التغير في الموقف التركي من حيث الإعتراف في حكومة كردستان وافتتاح القنصلية التركية في أربيل في آذار 2010، وذلك بعد إعلان جلال طالباني في أذار 2009 أن حكومة كردستان لا تطمح للإنفصال[34].

معسكر بعشيقة ومعركة تحرير الموصل

من أبرز أسباب توتر العلاقات التركية العراقية هي إرسال تركيا لقوة مقاتلة من ألف جندي وعشرات الدبابات إلى منطقة بعشيقة شرق الموصل في 5 كانون الأول 2015 حيث اتخذت بغداد على إثر هذه الأزمة عدة إجراءات ضد أنقرة في مقدمتها إغلاق الملحقية التجارية العراقية في تركيا واستدعاء السفير العراقي، في المقابل جاء الرد التركي بأن الهدف محاربة داعش وتحرير الموصل، وضمان وحدة التراب العراقي، وحماية المدربين العسكريين الأتراك الذين يتولون مهمة تدريب عناصر عسكرية عراقية، ومع استمرار تواجد القوات التركية في بعشيقة وإصرارها على المشاركة في عمليات التحالف لتحرير الموصل من داعش التي إنطلقت في 16 تشرين الأول 2016 إزدادت حدة التوتر بين الجانبين وطالب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بانسحاب القوات التركية وادعى بأن تواجدها غير قانوني، وفي معرض الحديث عن معركة الموصل يطرح التساؤل التالي لماذا الإصرار التركي على المشاركة في تحرير الموصل والإبقاء على قواتها في شمال العراق؟

إن الإجابة على هذا التساؤل مرتبطة بعوامل تاريخية وجغرافية فتركيا لها علاقات تاريخية بالموصل التي كانت تحت الحكم التركي لحوالي 400 سنة وذلك قبل توقيع اتفاقية أنقرة عام 1926 التي حسمت مسألة سيادة ولاية الموصل لصالح العراق ومن ناحية أخرى ساهم وجود المكون السني والأقلية التركمانية بأن تتحرك القوات التركية لحمايتها، إذن الهدف الأساسي لتركيا هو حماية سكان الموصل السنة والتركمان من انتهاكات الميليشيات الشيعية (الحشد الشعبي) الموالية لإيران الساعية لتوسيع نفوذها في العراق.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التنوع العرقي والديني هو من أبرز سمات المجتمع التركي ويتجلى مدى تأثير هذا التنوع في مسار السياسة الخارجية التركية لاسيما تجاه المناطق التي يتداخل معه التركيب المجتمعي وأبرزها سوريا والعراق.

وقد تبين أن التنوع والتعدد في المجتمع التركي يشكل عاملاً مقوماً وضابطاً للسياسة الخارجية التركية في آنٍ واحد وقد ظهر ذلك جلياً من خلال المواقف التي اتخذتها تركيا خلال الثورات العربية، فهو عاملاً مقوماً ساهم بإيجاد نوع من القبول العربي لتركيا التي ترتبط معها بعوامل تاريخية ودينية وسياسية وثقافية مشتركة، لكن من جهة أخرى شكل هذا التنوع والتعدد العرقي والديني في المجتمع التركي مصدر تهديد للاستقرار الداخلي وبخاصة لجهة تداعيات المسألة الكردية وتزايد تأثير الراديكالية الدينية والطبيعة المتوترة للعلاقات الإقليمية وتدخل الدول الكبرى إلى جانب المطالب الجغرافية والتاريخية لعدد من الدول والتكوينات الأثنية التي كان من أبرز تداعياتها حدوث تغيير جذري في أسس السياسة الخارجية التركية التي كان من أبرز مبادئها سياسة صفر المشكلات وعدم التدخل في شؤون دول الجوار فقد لجأت تركيا إلى حسم العديد من الملفات الخارجية مثل الملف السوري والكردي، ومشكلة تنظيم الدولة (داعش) التي وصلت إلى حد التدخل العسكري في سوريا من خلال عملية درع الفرات التي بدأت في آب 2016، إضافة إلى تواجد القوات التركية في معسكر بعشيقة في الموصل شمال العراق منذ عام 2015 والمشاركة بعملية بتحرير الرقة والموصل، كل تلك السياسات التي اتبعتها تركيا أدت إلى توجيه اتهامات لها باتباع سياسة خارجية على أسس عرقية وطائفية إلى جانب اتهامها بتقديم التسهيلات للجماعات الراديكالية المتطرفة التي تحارب في سوريا، لكن تؤكد تركيا دوماً بأن الهدف من التدخل هو حمايةً لأمنها القومي وليس لاستعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية أو لأهداف توسعية.

الهوامش

[1] جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ت/محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص 16.

[2] صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيبولوتيكية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 56.

[3] سعد حقي توفيق، مباديء العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 97

[4] دكتور محمد عبد السلام، الجغرفيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة النور، عمان، 2020، ص 45.

[5] عبد الزهرة العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي:دراسة في الجغرافيا السياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 45.

[6] http://www.aljazeera.net

[7] مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 65

[8] www.turkey-post.net/p-11548

[9] محمد ثلجي، أزمة الهوية... طرق جديدة للمعالجة، في تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 88.

[10] رواء زكي، التركيب القومي والديني في تركيا، دراسات إجتماعية، العدد (5)، قسم الدراسات الإجتماعية في بيت الحكمة، بغداد، 2001 ص 45.

[11] محمود مقديش، نزهة النظائر في عجائب التواريخ والأخبار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص38.

[12] عقيل محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2012، ص 47.

[13] علي باكير)، تركيا الدولة والمجتمع..المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية، في تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، تقديم عبد العاطي، محمد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص68.

[14] http://www.turk-now.com

[15] أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 120

[16] http://www.washingtoninstitute.org

[17] محمد نور الدين، ، الرفاه، الديمقراطية في تركيا: دروس الماضي وخيارات المستقبل، مجلة شؤون الأوسط، عدد (66) 1997، ص 83

[18] محمد نور الدين، نفس المصدر، ص 85.

[19] أحمد عبد العزيز تركيا في القرن العشرين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2012، ص 40.

[20] غازي ربابعة، السياسة الخارجية لتركيا تجاه القضية الفلسطينية 2000 – 2010 في مؤتمر العلاقات التركية العربية، الجامعة الأردنية، عمان، 2011، ص 157.

[21] محمد عبد القادر خليل، حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية، مجلة رؤية تركية، عدد(3)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة، 2012، ص56

[22] خالد أبو الحسن النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد شتاء(66)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص79.

[23] عبد الفتاح بشير التطورات المصرية الداخلية وتأثيراتها على العلاقات المصرية التركية، شؤون عربية، عدد (155)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2013، ص 74.

[24] سعيد الحاج محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، https://idraksy.net/turkey-foriegn-policy-egypt/

[25] www.alarabiya.net

[26] سامية بيبرس، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، شؤون عربية، عدد شتاء (152)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2012، ص48)

[27] أتاش نورشين ، تحد جديد لتركيا: الحرب الأهلية في سوريا، مجلة رؤية تركية، العدد (3)، مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة.، 2014، ص 46.

[28] Ziya Öniş, "Turkey and the Arab revolutions: boundaries of regional power influence in a turbulent Middle East." Mediterranean Politics 19.2، 2014 ،P54

[29] F. Larrabee Stephen, Troubled Partnership US-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change. RAND PROJECT AIR FORCE SANTA MONICA CA ،2010، p87

[30] ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 9.

[31] شريف تغيان الشيخ رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011، ص 52

[32] Hale، William، "Turkey and the Middle East in the 'new era'." Insight Turkey11، no. 3 ،2009 ،p64

[33] جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي. 2009، ص 137

[34] Meltem Müftüler-Baç, "Changing Turkish foreign policy towards Iraq: new tools of engagement." Cambridge Review of International Affairs 27، no. 3, 2014, p5.